

سوريا

«تصعيد توتر» بين دمشق وأنقرة
مغامرة «جهادية» في حماة

فيما تواصل أنقرة حشد قواتها في المناطق الحدودية، تمهيداً لبدء تنفيذ «اتفاق خفض التصعيد» في إدلب. دشنت «جبهة النصرة» بالشراكة مع «الحزب الإسلامي التركستاني» معركة جديدة في ريف حماة الشمالي. المعركة تبدو أشبه بـ «عملية انتحارية» في ظل واقع ميداني يصب في مصلحة الجيش السوري. وبدا الاثنان دمهشقة رأت في المعركة مناسبة جديدة لإعادة فتح «نار التصريحات» على أنقرة ودورها في الحرب السورية بأكملها

بغداد تطلق
عمليات غرب الأنبار

أطلق رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، أمس، سلسلة عمليات غرب الأنبار، تهدف في مرحلتها الأولى إلى استعادة قضاء عنه، مؤكداً أنه «سيكون لنا موعد آخر مع نصر جديد». بدورها، أعلنت وزارة الدفاع أيضاً، انطلاق «عملية عسكرية واسعة لتحرير مدينة عنه»، وقال نائب قائد العمليات المشتركة، عبد الأمير رشيد يارالله، إن «العملية انطلقت وتهدف إلى تحرير منطقة الريحانة وقضاء عنه من داعش».

ولفت رئيس مجلس قضاء عنه عبد الكريم العاني، إلى أن القوات الأمنية «فتحت ممرات آمنة (لإجلاء المدنيين»، في وقت نقلت فيه وكالة «فرانس برس» عن ضابط في قيادة «عمليات الأنبار»، تأكيد «استعادة ناحية الريحانة»، الواقعة شرق عنه. ويمثل قضاء عنه ومنطقة الريحانة، أبرز معاقل «داعش» غرب العراق، بعد مدينة الحويجة في محافظة كركوك، شمالي بغداد. وتأتي الحملة الجديدة بعد أيام من هجوم خاطف استعادت من خلاله القوات العراقية منطقة عكاشات، غربي الأنبار، من قبضة التنظيم. ويسيطر التنظيم على مدن راوه، والقائم، وعنه في الأنبار، فضلاً عن قضاء الحويجة في محافظة كركوك، والشطر الشرقي من قضاء الشرقاط في محافظة صلاح الدين. (الأخبار)

أنقرة حشد التعزيزات العسكرية في المناطق الحدودية تمهيداً لـ «عمل شيء ما»، وقالت وكالة «الأناضول» التركية إن «القوات التركية بدأت بنقل التعزيزات العسكرية التي وصلت ولاية هاتاي يوم الاثنين، إلى وحداتها العاملة في النقاط الحدودية مع سوريا». وبحسب الوكالة فإن «التعزيزات التي انطلقت أمس من قضاء لولا بورغاز بولاية قرقر إيلي، وصلت عبر القطار إلى محطة قضاء إسكندرون في هاتاي»، و«تُنقل التعزيزات المكونة من 30 عربة عسكرية إلى النقاط الحدودية، وسط إجراءات أمنية مشددة». ورغم أن هذه التحركات تبدو تمهيداً لتطبيق اتفاقات «أستانا 6» التي ضمت أجزاء من إدلب إلى مناطق «خفض التصعيد»، غير أن مصدراً دبلوماسياً سورياً أكد لـ «الأخبار» أن «هذا لا يغير من حقيقة أن الجيش التركي يحتل أراضي سورية» (في إشارة إلى القوات التركية التي احتلت أجزاء واسعة من ريف حلب تحت ستار عملية «درع الفرات»).

وقال المصدر إن «تلك القوات ستندحر في نهاية المطاف، شأنها شأن أي قوات أجنبية أخرى لم تدخل بالاتفاق مع الحكومة السورية الشرعية». وتعليقاً على دور أنقرة المفترض بوصفها أحد الضامنين لاتفاقات «خفض التصعيد»، قال المصدر إن «من المبكر الحكم على هذ الدور، وحتى الآن ما زال نظام (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان يلعب دور راعي الإرهابيين، ومسؤولاً عن التصعيد، لا مساهماً في خفضه».

الخطاب يكون الأخيرة «ضامناً» لاتفاقات «خفض التصعيد». ويكتسب هذا التفصيل أهمية خاصة في ظل معلومات وردت إلى «الأخبار» عن لقاء أمني جمع مسؤولين رفيعين (سوري وتركّي) قبل انعقاد «أستانا» بآيام، وبمظلة روسية. وأفادت مصادر «الأخبار» بأن «التوتر خيم على اللقاء الذي حفل بتبادل الاتهامات بدعم الإرهاب».

ووفقاً للمصادر، فقد هاجم المسؤول الأمني السوري الدور التركي، وتمسك باتهام أنقرة بـ «دعم إرهابي

لا يمكن فصل تحرك
«النصرة» وحلفائها عن
مُخرجات «أستانا 6»

القاعدة والحزب التركستاني وغيرهما من المجموعات المسلحة»، فيما ردّ المسؤول التركي باتهام دمشق بـ «إيواء إرهابيي حزب العمال الكردستاني ومواصلة دعمهم بلا هوادة». ومن شأن هذه الأنباء حال صحتها أن توضح حقيقة مفادها أن التوافقات التي أفرزها مسار «أستانا» لا تعني «خفض التوتر» بين دمشق وأنقرة، بقدر ما تعكس حجم الضغوطات التي أدت إلى تنويع المسار باتفاقات متتالية ما زال أحدثها (اتفاق إدلب) تحت الاختبار. وعلى هذا الصعيد، واصلت

صهيب عنجيني

ريف حماة الشمالي مسرحاً لمغامرة «جهادية» جديدة. المعركة التي شنتها «جبهة النصرة» بالتحالف مع «الحزب الإسلامي التركستاني» ومجموعات أخرى تحت اسم «يا عباد الله اثبتوا» بدت أشبه بمحاولة يائسة للهروب إلى الأمام. من حيث المبدأ، تُذكر المعركة بمحاولات مشابهة سبق لـ «النصرة» والمجموعات المتحالفة معها أن خاضتها إبان معارك حلب الحاسمة. لكنّ فوارق جوهرية كبرى تفرض نفسها بين محاولات الأمس ومحاولات اليوم، سواء في ما يتعلق بحجم الهجوم ومفاعيله، أو عديد المهاجمين وزخم الإمدادات. ويمكن ردّ هذه الفوارق إلى أسباب عدة، على رأسها تغير المعطى الإقليمي بأكملها، واستدراج أنقرة إلى الانخراط في لعبة «رعاية خفض التوتر» في ظل تنامي المخاوف الوجودية التركية من تصاعد القوة الكردية في الشمال. ولن يكون مستغرباً إذا ما أفضت معارك الريف الحموي في خواتيمها إلى نتائج معاكسة لطموحات «النصرة» وأفرزت انحساراً لسيطرة الأخيرة وتراجعاً نحو ريف إدلب الجنوبي، على نحو مماثل لما أفرزته معارك الكليات الشهيرة في حلب قبل قرابة عام. وتتعزز حظوظ هذا السيناريو بالنظر إلى الواقع الميداني الذي كرسه الجيش السوري وحلفاؤه في خلال العام الحالي. ولا يمكن فصل تحرك «النصرة» وحلفائها في ريف حماة الشمالي عن مُخرجات «أستانا 6» التي تعدّ (حال تطبيقها فعلياً) بالتضييق على الفرع السوري لتنظيم «القاعدة» في محافظة إدلب وفرض عزلة جغرافية متدرّجة عليه. وكانت الهجمات الأولى التي شنتها المجموعات أمس قد مكنتها من تحقيق اختراقات على غير محور (الطليسية، التلة السوداء، القاهرة)، قبل أن ينجح الجيش في امتصاص الهجوم واستعادة نقاط عدة كان قد انسحب منها.

وتجددت الاشتباكات مساءً بما يشي برغبة «النصرة» باستحضار سيناريو «المعارك الليلية» ومحاولة تحقيق اختراقات كبرى على عدد من المحاور، ولا سيما محور مدينة معان الاستراتيجية في الريف الشمالي. وكانت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» قد نقلت عن مصدر عسكري تأكيده أن «وحدات من الجيش العربي السوري بالتعاون مع القوات الريفية تصدت لمحاولات تسلل مجموعات إرهابية من تنظيم جبهة النصرة على عدة محاور في ريف حماة الشمالي». وبدا لافتاً حرص الوكالة على الإشارة إلى «ارتباط الحزب التركستاني باستخبارات نظام (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان».

ولا تبدو الإشارة مستغربة في حدّ ذاتها، لكنها تعكس إصراراً سورياً على خطاب عالي اللهجة في ما يخص أنقرة، من دون أن يتأثر

الكردية، وتحديداً «حزب الاتحاد الكردستاني» (برئاسة جلال الطالباني)، و«حركة التغيير» (برئاسة عمر سيد علي) فقد تفاجأت من «وقاحة البرزاني، وتخليه عن حلم الأمة مقابل حلم العائلة»، بوصف مصدر سياسي كردي، الذي أكد في حديثه إلى «الأخبار»، أن «القوى الكردية وافقت على المضي قدماً في الاستفتاء مقابل بناء دولة، لا تسليمها لال البرزاني».

وبالرغم من تسليم معظم القوى الكردية أمرها إلى البرزاني، نظراً إلى وعده بتحقيق «حلم الدولة»، فإن التخلي عن المضي في ركبته بدأ شيئاً فشيئاً، خاصة بعد اطلاعها على تفاصيل الصفقة، التي رفضها العبادي إلى جانب تلك القوى. وإن كان الإجماع الحاصل في البرلمان الكردي على التزام موعد الاستفتاء، الذي يشي بأن الأكراد في طريقهم إلى إجراءه، فإن مصادر كردية عدة تؤكد أن الاستفتاء «لن يحصل»، وتترقب التأجيل كـ «مفاجأة الساعات الأخيرة»، ذلك أن «الوعد الذي قطع في بغداد، من قبل الوفد الكردي، يقضي بتأجيله، أو مقاطعته (إن حصل)».

دفاतर شروط «الإلغاء»

أعدّ البرزاني أكثر من «دفتر شروط» لتأجيل الاستفتاء أو إلغائه. بعضها كان أحادي الجانب، فيما الأخرى مشتركة مع القوى الكردية. منتصف الشهر الماضي، زار وفد كردي العاصمة العراقية، حيث جال على القيادات والقوى المختلفة، طارحاً خطوة الاستفتاء، ومبدئياً تمسكه بالحوار مع الحكومة المركزية لإنهاء الأزمة. وتقل مصادر سياسية عراقية في حديثها إلى «الأخبار»، أن الوفد طلب من الحكومة تنفيذ النقاط الآتية، بهدف تأجيل الاستفتاء، وهي:

1. تسند الحكومة المركزية موازنات الإقليم من 2013 لغاية 2017.
2. تسديد رواتب مقاتلي قوات «البشمركة».
3. الإسراع في تطبيق «المادة 140» من الدستور العراقي، بشكل حاسم، على أن تكون المناطق المتنازع عليها من حصّة «الإقليم».
4. أن تكون المفاوضات بين بغداد وأربيل، برعاية «أممية»، وضمانة منها.

5 - إقرار البرلمان العراقي قانوناً يمنح أربيل الحق في تصدير النفط والغاز، ويحولها بالتصرف في عائداته، مع الحفاظ على حقها في امتلاك الثروات النفطية في «الإقليم».

6 - يؤجل الاستفتاء لمدة عامين، وإذا أخلت بغداد في تنفيذ المطالب، فسيكون من حقّ البرزاني إعلان «الدولة الكردية».

لم توافق بغداد على هذه المطالب، واتفق الطرفان على استكمال المفاوضات، والتشديد على تأجيل الاستفتاء، بعد تشكيل «لجان لتعميق الحوار» بين بغداد وأربيل. المشهد المتداخل محلياً وإقليمياً في كردستان، قد يكون مساهماً في إعلان «دولة كردية» تموت في سنوات معدودة، على غرار دولة مهاباد (منتصف القرن الماضي)، أو ستكون نذير شوّم لمأساة كردية جديدة، واقتتال عراقي - كردي، من أجل مشروع «أمة» تحول إلى مشروع عائلة.

في احد احياء مدينة درعا قبل ايام (اف ب)

